زاوية

انهيار القطبية الثنائية وتداعياتها

د. صالح ياسر

ادى انهيار الانظمة "الاشتراكية" الى تغير جذري في ميزان القوى العالمية الذي افرزته نهاية الحرب العالمية الثانية، والى بداية تكون نظام دولي جديد خاضع لميزان قوى دولي جديد يستند الى القطبية الواحدة، قطبية الولايات المتحدة الامريكية، باعتبارها الدولة الاعظم من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية والدور والتأثير السياسيين. ولاشك ان هذه التغيرات وطابعها السريع قد ألقت بثقلها على بلداننا والقوى السياسية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية التي يتعين مواجهتها بوعي وجرأة.

ومن جهة ثانية اقترن هذا التحول مصادفة بغزو النظام العراقي للكويت وما اعقبه من نتائج وتداعيات ساعدت على تكريس الوجود العسكري والسياسي والامريكي لها في المنطقة. وتبلور المغزى الحقيقي لهذه الحرب عمليا باعلان الولايات المتحدة رسميا تغير ميزان القوى الدولي لصالحها ولصالح السياسات التي تريد انتهاجها باعتبارها الامبراطورية العالمية الجديدة في العالم.

ان تعميق التحليل ودفعه الى نهايته المنطقية سيكشف لنا حقيقة اخرى وهي ان دوي المدافع وقصف الطائرات وتراشق الصواريخ بعيدة المدى كان ذا صلة وثيقة بمسعى اميركي حثيث الى اجراء ترتيبات سياسية جديدة في النظام العالمي، تترجم مجمل الحقائق المستجدة التي اسفرت عنها حقبة ما بعد "الحرب الباردة" وتداعياتها. وفي قلب تلك الحقائق هناك السعي الحثيث لضمان انفراد "المركز الاميركي" بادارة الشؤون العالمية على مقتضى احتكار القوة والهيمنة في "التوازن الاستراتيجي الجديد"، واستخدام اطراف اقليمية لتحقيق اهدافه العالمية. وسيأخذ هذا السعي زخمه الطاغي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وما تركته من تداعيات وآفاق مفتوحة بصدد مضمون الهيمنة وآليات اعادة انتاجها على الصعيدين العالمي والاقليمي من دون عوائق.

وباختصار شديد يمكن عرض ابرز عناصر الترتيبات المشار اليها اعلاه بالعناوين التالية:

- اعادة بناء وصوغ مفهوم "الشرعية الدولية" على النحو الذي يتناسب وحقيقة ما حصل من تغيرات في المشهد السياسي الدولي منذ مطلع العقد الماضي، والذي تعزز باحداث 11 ايلول 2001 وما تركته ولا تزال من تداعيات تقوم الولايات المتحدة بتوظيفها لصالح فرض استراتيجياتها الكونية الجديدة.
- انجاز عملية واسعة لنقل الشرعية الدولية من مؤسساتها الدولية الراهنة الى اخرى تعرض نفسها بوصفها ممثلة لحقبة المنتصرين فقط.

وجرت هذه العملية بالتدريج، فقد جرى الحرص على ان تكون حرب الخليج الثانية عام 1991 ضمن اسس الشرعية الدولية (الامم المتحدة)، وفي حرب البلقان 1990 انفرد حلف الاطلسي بقرار الحرب دون الرجوع الى الامم المتحدة، وفي الحرب الافغانية، انفردت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بقرار الحرب.

اسفرت حرب الاربعة عقود الباردة عن غالب ومغلوب، وللحروب الساخنة استحقاقاتها ايضا والتي يتعين على "المهزومين" دفعها. حرب الخليج الثانية كانت تمرينا دوليا واسعا وبالذخيرة الحية لفرض اسس ما سمي، آنذاك، بـ (النظام العالمي الجديد)، والذي حقق انتصارا عسكريا مدفوع الاجر للولايات المتحدة وحلفائها. كما ان حرب البلقان التي اندلعت في 1999/03/24 مثلت كذلك (تمرينا) اخر بالذخيرة الحية جرى فيه وبالملموس وتحت حراب العسكر، نقل الشرعية من الامم المتحدة ومجلس الامن الى حلف شمال الاطلسي او قل من النظام الدولي السابق الى النظام الدولي الجديد. غير ان هذا لا يمثل سوى نصر تكتيكي فقط، والمطلوب هو تحقيق نصر استراتيجي يتمثل بنقل الشرعية الدولية من نيويورك وبروكسل الى واشنطن!

معالم تقسيم عالمي جديد للعمل يفرض بقوة الدفع

يمكن القول انه لايمكن فهم جوهر القضايا السابقة من دون ربطها بالتحولات الحاصلة في التقسيم العالمي الجديد للعمل (لمزيد من التفاصيل قارن: د. صالح ياسر: افكار وملاحظات حول الابعاد الاستراتيجية لحرب الخليج عربيا ودوليا، "الثقافة الجديدة" العدد 296 ايلول - تشرين الاول 2000، ص38 ولاحقا. بيتر ورسلي: نماذج النسق العالمي الحديث (في) ثقافة العولمة. القومية والعولمة والحداثة، اعداد مايك فيذرستون ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 1999، ص85 ولاحقا. كذلك: موفق محادين: الاقتصاد السياسي للتسوية، "دراسات اشتراكية" العدد 153-154، ص19 ولاحقا).

ومن الدخول في تفاصيل اضافية يمكن الاشارة الى ان التقسيم هذا يقوم على ثلاثة مستويات: المستوى الكوني/العالمي، المستوى الاقليمي، المستوى المحلي (على صعيد كل بلد). بقدر تعلق الامر بموضوعنا هنا، سنتحدث عن مضمون واهداف المستوى الاول.

فعلى هذا المستوى وهو المستوى الكوني/العالمي، يحدث تبدل في الوجهة والمكونات، حيث يحل محوره الجديد (شمال - شمال، شمال جنوب) محل التقسيم السابق (شرق - غرب، غرب - جنوب). ويتخذ هذا المستوى صيغة تنافس حاد بين الولايات المتحدة واليابان واوربا الغربية والصين، وتعبر عن نفسها بآليات مقاربة للآليات التي سادت في بداية القرن، خاصة وان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تسقط من حساباتها سلاحين: النفط ومبدأ القوة في العلاقات الدولية، عند مواجهة خصومها الكبار.

والذي يهمنا هنا التأكيد عليه، بقدر تعلق الامر بالمنطقة العربية في ارتباطها بهذا المستوى، هو ان النفط ومبدأ القوة تظلان على الدوام جزءا لايتجزأ من المعادلات الاقليمية في المنطقة العربية حيث يتركز الجزء الاعظم من انتاج النفط واحتياطاته المكتشفة.

ولايمكن نسيان الحقيقة الصارخة وهي ان الولايات المتحدة تحتاج الى شرق اوسط هادئ يحيط بمستعمراتها النفطية كجزء من برنامج التركيب في المستقبل، وليس في برنامج التفكيك الحالي الجاري على قدم وساق، حيث لايزال التوتر في هذه المنطقة سلاحا اميركيا مهما لعرقلة مشروع البيت الاوربي والحد من النمو الياباني المتعاظم، الامر الذي يساعد في نهاية المطاف، على تنظيم الهيمنة الاميركية على مختلف الصعد.

الآفاق المحتملة لتحالف الأحزاب والقوى الديمقراطية في عراق اليوم!

في الشهر الأخير من العام المنصرم أعلن عن قيام تحالف جديد بين الأحزاب السياسية الديمقراطية في العراق بعد اتفاقها المبدئي على قواسم مشتركة في ما بينها وترك الباب مفتوحاً أمام القوى الأخرى للولوج الى هذا التحالف والالتزام والعمل وفق المبادئ الديمقراطية في العلاقة مع الجماهير وفي ما بينها وفي حكم البلاد. وتشكل هذه الخطوة المهمة، التي جاءت متأخرة جداً ولكنها كانت وستبقى ضرورية وأساسية، قاعدة أساسية للنضال الذي يخوضه الشعب العراقي بكل قومياته وجماعاته الدينية والمذهبية وذات الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة من أجل طي فعلي لصفحة الماضي البائس وفتح صفحة جديدة للعراق الجديد الذي يفترض أن ينهض وفق مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكردي والأقليات القومية. وقد كان لهذا الاعلان أثره الطيب والمنعش في نفوس كل الناس الخيرين الذين تنادوا من أجل تأمين نشوء مثل هذا التحالف الديمقراطي العراقي، اذ يأملون منه الخير للعراق بعد ليل مظلم وطويل جداً وولادة قيصرية عسيرة.

كاظم حبيب

من تابع وناضل في صفوف القوى الديمقراطية العراقية يدرك تماماً أن قيام مثل هذا التحالف كان عليه أن يقوم منذ سنوات طويلة في النضال ضد النظام الدكتاتوري الدموي. وقد ظهرت العديد من الجبهات التي كان لها دورها في النضال، ولكنها لم تستمر طويلاً ولم تنجح في تحقيق المنشود منها، رغم انها قد ساهمت بقسط مهم في فضح طبيعة النظام الدكتاتوري وأضعفته كثيراً ولكنها لم ترتق في قدراتها إلى المستوى الذي يمكن به إسقاط ذلك النظام العتي الغارق حتى قمة رأسه بدم العراقيين. ولم يكن عجز القوى الديمقراطية وكل قوى المعارضة في إسقاط النظام ناجما عن ضعفها فحسب بل عن موقف عربي وإقليمي ودولي رسمي أساساً ولكنه مشحون بموقف شعبي عربي مناهض عملياً لقوى المعارضة العراقية وساكت أو مؤيد لسياسات ومواقف النظام العراقي على الساحة العراقية وإزاء الشعب العراقي. وكان التأييد من بعض الدول المجاورة محدوداً نسبياً، إذ غالباً ما تركز في القبول بوجودها على أرضها والسكوت عن نشاطها، إذ كانت تلك الدول تعاني من حروب أو مؤامرات النظام ضدها مباشرة، كما في حالة إيران والكويت أو سوريا. ومع ذلك فالموقف العام كان معقداً جداً وكانت الخشية من المعارضة العراقية كبيرة أيضاً، وبشكل خاص من جانب الولايات المتحدة لهذا سعت إلى محاولة احتوائها لا بسبب حبها لها، بل بسبب خشيتها منها، وهو ما تجلى في أعقاب سقوط النظام ورفض تسليم السلطة مباشرة إلى العراقيين والتعاون معها لمواجهة الوضع الجديد. لو كان قد تسنى لقوى المعارضة العراقية أن تسقط النظام بقواها الخاصة وبدعم سياسي ومعنوي دولي واسع لكان الوضع على غير ما عليه الآن، ولكانت العدالة غير القائمة حالياً. ومع ذلك فالنظام العنصري المقيت قد سقط إلى غير رجعة تحت ضربات القوات الأمريكية والبريطانية التي احتلت العراق، وسيقف صدام حسين وزمرته أمام محكمة عراقية، وربما لاحقاً أمام محكمة دولية أيضاً ليقدموا الحساب عن خمسة مسائل أساسية، وهي:

1. مصادرتهم الكاملة للحريات والحقوق الأساسية للجماهير الشعبية وإطلاق يد الأمن والاستخبارات في رقاب الناس ودورهم في دفع الملايين من البشر إلى مغادرة العراق والعيش في المهجر، وتزويرهم إرادة المجتمع في الانتخابات المختلفة واستخدامهم للمنظمات والنقابات في جلد الشعب ومطاردة قوى المعارضة السياسية والمهنية.
2. ممارسة الإرهاب والقمع الدمويين ضد الشعب العراقي عموماً ونشر المقابر الجماعية في مواقع كثيرة من أرض العراق، وهي شهود وشواخص كثيرة على أفعال الطغمة الحاكمة طيلة حكمهم الذي بدأ عملياً في عام 1968 وانتهى في عام 2003.
3. استخدامهم الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي وعمليات الأنفال وغيرها من الجرائم البشعة في كردستان العراق وعمليات التعريب القسري والتطهير العرقي للأكراد والتركمان من كركوك أو للأكراد من مدن كردية أخرى، والتهجير القسري والقتل الواسع لأعداد كبيرة من الأكراد الفيلية وعرب الوسط والجنوب في داخل السجون والمعتقلات، إضافة إلى تلك

في جنوب العراق، ومنها تجفيف تلك الأهوار.
4. دورهم في شن الحرب ضد إيران وغزو الكويت وتسببهم في حرب الخليج الثانية بسبب رفضهم الانسحاب منها، ثم ما تبع ذلك من حصار وموت مئات الآلاف من الأطفال والشيوخ والعجزة بسبب ذلك، إضافة إلى قتلى الحروب والخسائر المالية الهائلة والحضارية في البلاد.
5. إهدارهم للموارد المالية المتأتية من النفط الخام ومن غيرها عبر نهب خزينة الدولة لصالح الطاغية والطغمة الجشعة وحزبهم النهم وكوادرهم المقربة منهم، وتحميلهم العراق ديون وتعويضات مالية هائلة يئن الشعب تحت وطأتها الثقيلة.

إن الإعلان عن قيام التحالف السياسي الديمقراطي حالياً يعبر في كل الأحوال عن إدراك قادة القوى السياسية والشخصيات الدعوة إلى الاجتماع والمشاركة فيه وتلمسها الجملة من الأمور التي يفترض أن تواجه بحزم ونضالية عالية وأن تسعى إلى توعية المجتمع العراقي، الذي عانى لأربعة عقود خلت من ظلم مريع، بأهمية وضرورة السير على طريق الديمقراطية ونبذ كل أشكال الاستبداد والتحكم في رقاب الناس تحت أية واجهة جاءت. إلا أن هذا الإعلان يتطلب أيضاً خلق أرضية صالحة لا لفهم المبادئ والأهداف العامة وحدها، بل السبيل إلى تحقيق تلك المبادئ وإلى استيعاب تفاصيل العمل بتلك المبادئ من جهة، وإلى التوسع في شرح الأهداف دون الخشية من احتمال بروز التناقضات والصراعات. إذ أن ما يؤسس على فهم متبادل لكل الأمور بما في ذلك الخلافات الموجودة يمكن أن يصمد أمام العواصف المحتملة. إذ أن المهمات القائمة ليست أقل أهمية من الخلاص من الدكتاتورية المخلوعة، بل هي مكملة لها وجزء حيوي منها وبدونها ستستعيد الدكتاتورية مواقعها في العراق ولكن تحت تسميات وأهداف وشعارات وشخصيات أخرى.

في ضوء ذلك تقف القوى الديمقراطية العراقية بكل أطيافها أمام عدة مهمات جوهرية، منها بشكل خاص:

أ. خوض نضال فعال وحيوي نشط في صفوف الجماهير لا لنشر الوعي الديمقراطي إزاء مختلف المسائل وتخليصها من الأوهام والغيبيات العالقة في أذهانها من الفترات المظلمة السابقة وكذلك من الخوف من المستقبل فحسب بل وتنشيط دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعوتها إلى أخذ مصيرها بيديها والتعاون الواعي والتام مع القوى الديمقراطية لتحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إليها هذه القوى. وعلينا أن ندرك صعوبة هذه القضية لعوامل كثيرة بما في ذلك ضعف الثقة بالأحزاب السياسية ومشاعر الغضب لدى البعض الكثير حول مواقف بعض القوى السياسية الديمقراطية سابقاً أو ربما بعد سقوط النظام أيضاً. وهي عملية معقدة أيضاً بسبب حالة الفصام الشخصية التي تعمقت في النفوس وأصبحت وكأنها جزء من شخصية الذكر العراقي قبل الأنثى العراقية. ويتطلب هذا الأمر بدوره تنسيق هذا النشاط وتوزيع العمل

وباتجاهات واضحة وسليمة تعيد إلى الشعب العراقي ذاكرته الديمقراطية وحبه وتعطشه للحرية والتمتع بالحياة ومباهجها بدلاً من الغوص في الأحزان والآلام والبكاء والعويل الذي تروج له بعض الجهات الجاهلة وغير الواعية لأضرار ذلك على المجتمع. ولا يجوز تخلف أي طرف من القوى السياسية المتحالفة عن هذه العملية وعن بذل أقصى الجهود على هذا الطريق، لكي نستطيع تحقيق تحول سريع في أذهان الناس قبل فوات الأوان. خاصة وأن الشارع العراقي ما يزال حبيس الماضي باتجاهات مختلفة.

ب. العمل من أجل كسب قوى سياسية جديدة إلى جانب قوى التحالف الراهنة لضمان أوسع جبهة ممكنة تثق بقدرة الديمقراطية على دفع البلاد صوب تحقيق أهدافها المشروعة التي سجلت في الحوار في ما بين الأطراف وتلك التي لم تسجل حتى الآن. وهي مسألة ضرورية إذ أن هناك تأثيرات غير قليلة لقوى وشخصيات ومنظمات مهنية متعددة الاتجاهات تنشد الديمقراطية والسلام في العراق.

ج. العمل على طرح برنامج ديمقراطي أوسع مما جاء في الحوار بين القوى السياسية الديمقراطية في الشهر الأخير من عام 2003، وأعني بذلك وضع بعض التفاصيل المهمة ذات الأهمية البالغة لمستقبل العراق الديمقراطي، والتي لا يمكن تجاوزها، بل من شأنها تنشيط القوى السياسية الديمقراطية ودفع المزيد للالتحاق بالتحالف السياسي الجديد غير الموجه ضد أحد والهادف إلى إنقاذ العراق من الحالة التي يعيش فيها حالياً. وهذا يعني أن البرنامج يفترض أن يتضمن مواجهة العمليات العدوانية ضد قوى الشعب العراقي الجارية حالياً من قوى سياسية معينة، سواء أكانت داخلية أم خارجية. وهي القوى التي تمثل بقايا النظام المخلوع وقوى أنصار الإسلام والقاعدة وبعض القوى الأخرى ذات الاتجاهات العنصرية والشوفينية التي لا تريد أن ترى عراقاً ديمقراطياً فيدرالياً مستقلاً ومتقدماً، بل تريد فرض الدكتاتورية عليه وتسير في الطريق المماثل لطريق الدكتاتور صدام حسين. إنها المهمة الآنية التي تواجه العراق حالياً والتي تساهم في تعجيل المهمة المركزية للعراقيات والعراقيين، مهمة إنهاء الاحتلال واستعادة العراق استقلاله وسيادته الوطنية التي فقدها منذ سنين طويلة وفي ظل النظام السابق. ويفترض أن يتحدد موقف القوى الديمقراطية لصالح إقامة نظام جمهوري ديمقراطي فيدرالي يحقق للشعب العربي والشعب الكردي والأقليات القومية حقوقها المشروعة والعادلة، إضافة إلى إقامة المجتمع المدني الذي يفصل لا بين السلطات فحسب بل بين الدين والدولة أيضاً لصالح الدين والدولة في آن واحد. وأن يحترم النظام الديمقراطي كل الأديان والمذاهب ويرفض التدخل في شؤونها الداخلية ويمنحها الحرية الكاملة في أداء طقوسها وشعائرها الدينية والمذهبية ومنع الإساءة لها من أي جهة كانت. كما يؤكد على التزام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يربط بحيوية بين اقتصاد السوق والضمانات الاجتماعية للسكان عموماً ويمنع الاستغلال الأكثر بشاعة للمجتمع العراقي ويحافظ على الثروة الوطنية وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي ويضعها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي. كما يفترض تأكيد وجهة السياسة العربية والإقليمية والخارجية للعراق في ضوء مبادئ الأمم المتحدة وتعزيز دور العراق في المنظمات والهيئات الدولية والجامعة العربية ودول الخليج بما يحقق المصالح المتبادلة والتكافؤ بين بلدان العالم. ويفترض أن يؤكد الدستور العراقي الجديد على ضمان الحياة الحرة والديمقراطية والبرلمانية الدستورية والتداول الديمقراطي البرلماني للسلطة ورفض العنف والانقلابات والاستبداد بكل أشكاله، ورفض هيمنة أية خيمة فكرية لجهة واحدة أو أكثر على البلاد، إضافة إلى حرية الأحزاب والصحافة والنشر وبقية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة المساواة بين المرأة والرجل وتحريرها من القيود القاسية والشرسة المعرقلة لنشاطها ودورها في الحياة العراقية العامة ... الخ.

د. تطوير أساليب وأدوات الإعلام الديمقراطي الحر بمختلف اتجاهاته السمعية والمرئية والمقروءة وتجديد مضمون ووجهة ومكونات خطابها السياسي والتعبوي للتوجه إلى الجماهير العراقية وإلى البلدان العربية ودول الجوار والعالم. نحن بحاجة على إعلام جديد وصريح وفعال، فالمجاهرة خير سبيل للوصول إلى عقول وقلوب الناس وتعبئتهم لصالح النضال في سبيل قضاياهم العادلة والمشروعة.

ان العراقيات والعراقيين أمام مرحلة جديدة ويأمل الإنسان أن لا تستقطب الصراعات وتخاض بالطريقة التي تمت بها في عام 1958/1959 والفترة اللاحقة، بل بطريقة ديمقراطية عقلانية، وأن يتم التحضير الجيد وغير المستعجل للانتخابات القادمة والتي يفترض أن لا تخضع لقضية انتقال السلطة المؤقتة إلى أيدي العراقيات والعراقيين ولا تتأثر بها، بل يفترض إنجاز الانتقال بسرعة لضمان العمل في سبيل الإعداد الفعلي للانتخابات بما في ذلك إجراء الإحصاء العام ومنح القوى السياسية العراقية فترة زمنية مناسبة للمشاركة في الحملة الانتخابية والدعاية لبرامج جبهة التحالف الديمقراطي بصورة سلمية وديمقراطية وفي أجواء من الهدوء والاستقرار والسلام وليس تحت ثقل الإرهاب والضغوط المختلفة.

إن الشعب العراقي بعربه وكرده وتركمانه وآشورييه وكلدانه، أمام مرحلة جديدة وحاسمة بالنسبة إلى الدرب الذي يفترض أن يسلكه العراق، وهي مهمة كبيرة وتحتاج إلى هدوء بال وعمل كبير وقرار تتخذه كل عراقية ويتخذه كل عراقي بصورة مستقلة ولكن بمسؤولية عالية إزاء مصائر المجتمع العراقي ووجهته اللاحقة ودوره في المنطقة والعالم. وأنا على ثقة بأن القوى الديمقراطية العراقية قادرة على استعادة مواقعها في صفوف الشعب العراقي تلك المواقع التي فقدتها بسبب غياب أو انقطاع طويل لأغلب كوادرها عن الساحة المباشرة في بغداد والمدن والأرياف العراقية نتيجة إرهاب النظام، وأنها القادرة على إقناع قوى سياسية وطنية أخرى بأهمية خيار الطريق الديمقراطي للعراق المستقبل. كما أن في مقدورها إقامة تحالفات وطنية مع قوى سياسية أخرى ترى في الديمقراطية طريقاً مناسباً لها أيضاً في النضال من أجل عراق أفضل. إن التحالف الديمقراطي الجديد كما أرى يسعى إلى كسب قوى جديدة له ولا يمكنه رفض طلب قوى سياسية أخرى تريد الانضمام له إن قررت الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان ورفضت إقامة مجتمع منغلق على نفسه وخاضع لولاية بعينها. إذ أن أية ولاية من هذا النوع لا تعني سوى الدكتاتورية الفردية، ولكن بوجه كالح آخر، وهو ما يفترض أن ترفضه القوى الديمقراطية جملة وتفصيلاً.

لا شك في وجود تحالفات سياسية أخرى ظهرت إلى حيز الوجود أو ستنشأ قريباً، وهو أمر يساعد في الوصول إلى:

1. وضوح المواقف وبروز نقاط الالتقاء والاختلاف سواء في المبادئ العامة أم في الأهداف وتفاصيل تلك الأهداف.
2. احتمال نشوء اصطفافات جديدة للقوى بما يسهم في نشوء تحالفات بين القوى المتحالفة وفق أسس وآليات ديمقراطية وقواسم مشتركة مع الاحتفاظ بنقاط التباين.
3. التعامل مع نقاط الاختلاف على أسس وآليات ديمقراطية وبعيداً عن أي شكل من أشكال العنف والمهاترات والشتائم، بل عبر حوارات ديمقراطية وكتابات مسؤولة في محاولة جادة من كل طرف لكسب الجماهير وأوساط مختلفة فيه إلى جانب كل طرف.
4. قبول الجميع بمبدأ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق ورفض الاستبداد والعنصرية والشوفينية واغتصاب حقوق القوميات الأخرى في البلاد.

إن التجربة الجديدة التي يخوضها الشعب العراقي بعد الخلاص من النظام الدكتاتوري البغيض، وفي هذه الفترة بالذات ومن ثم بعد إنهاء الاحتلال، ستكون، إن تم الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والآليات الديمقراطية في التنافس السياسي في ما بين الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات المستقلة، ستقدم نموذجاً غنياً وجديداً للشعب العراقي كله ولشعوب المنطقة بأسرها، وهو ما يفترض أن نسعى إليه ونعمل من أجله ونتطلع إلى تحقيقه. ولن يتم لنا ذلك ما لم نشارك فيه جميعاً بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة لنا جميعاً. نأمل أن يجلب العام الجديد لشعبنا ولجميع شعوب العالم الحرية والديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق القومية والدينية والمذهبية والفكرية العادلة والمشروعة للجميع.

العراق واشكالية المثلثات

ميثم الجنابي

إن الأحداث المتنوعة في العراق المعاصر، وبالأخص في مجرى العقدين الأخيرين تشير إلى واقع استفحال التجزئة الجهوية والقومية والطائفية للعراق والعراقيين. وهي قضية ينبغي مواجهتها كما هي من اجل تلافي إشكالياتها المقبلة. وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها. وهي حلول ينبغي أن تنبع من إدراك الواقع كما هو، وجذورها الفعلية، وحجم المشاكل. فالعراق يواجه من الناحية الواقعية مشاكل قومية وطائفية وجهوية. وهي مشاكل توسع حجمها في مجرى التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت حجم الخراب الذي أحدثته التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في مختلف نواحي ومستويات الحياة في العراق. وهو الأمر الذي أعطى لهذه المشاكل أبعاداً مركبة ومتشابكة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والفكر والأيديولوجيا ونمط الحياة والنفسية الاجتماعية. ذلك يعني أنها مشاكل مركبة وشاملة، يمكن إدراك طابعها المأساوي والمدمر من خلال الدراسات السوسيولوجية والإحصائية الدقيقة. إلا أن مجرد إلقاء نظرة عامة وسريعة على سطح الأحداث والوقائع في العراق تكشف عن الطابع المريع والمعقد والشامل لهذه المشاكل. مما يفترض بدوره البحث عن حلول مركبة وشاملة أيضاً. بمعنى ضرورة التفكير حولها بمعايير الرؤية الاستراتيجية. والمقصود بذلك ضرورة وضع الحلول لها حسب معايير البدائل الكبرى المتعلقة ببنية الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. فهو الثالوث الوحيد القادر على حل هذه المشاكل. كما انه الثالوث الواقعي في قدرته على تقديم الحلول الفعلية لها. ذلك يعني إن المهمة الأساسية القائمة أمام العراق حالياً هي مهمة عمرانه الذاتي أي بناء المكونات الجوهرية للدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. وذلك لان الخراب القائم في العراق بوصفه النتاج المباشر وغير المباشر للتوتاليتارية والدكتاتورية قد أدى من حيث الجوهر إلى سحق بنية الدولة وتشويه التركيبة الاجتماعية وهدم الهوية الوطنية للعراق. وهو الأمر الذي كان وما يزال يقوم في أساس الشرخ العميق للتجزئة الجهوية والطائفية والقومية فيه طبعاً. إن الانقسام والتجزئة الجهوية والطائفية والقومية في العراق ظاهرة لها جذورها ومقدماتها التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهي تجزئة كانت وما تزال تتعارض مع حقيقة هويته، بوصفها هوية ثقافية وليست عرقية. وهي حقيقة قائمة في كونه (عراق) وليس تجمع أعراق. وهي هوية تبلورت في مجرى صيرورته التاريخية وكينونته الثقافية. إلا أنها تعرضت تاريخياً للانحلال النسبي بعد سقوط بغداد في منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية ظهوره الجزئي الجديد في بداية القرن العشرين، أي بعد سبعة قرون من الغيبوبة والخمول. وأدت مرحلة الغيبوبة والخمول هذه إلى تفتيت قواه الداخلية وانتشار التجزئة وإنهاك قواه الذاتية. بحيث أرجعت العراق بما في ذلك "جغرافياً" إلى ما قبل الطوفان السومري. إلا أنها أبقت من الناحية الشكلية على معالمه المحفورة في الذاكرة والتاريخ والجغرافيا، بوصفه موطن ووطن الساميين القدماء والجدد (العرب)، بمعنى الإبقاء على وحدة سومر وبابل ونينوى. وهي الحدود التاريخية والطبيعية الأولية، التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لوحدة وجوده الثقافي والسياسي والقومي أيضاً بمعنى أن كل ما تشكل من مآثر وإنجازات كبرى مادية وأثرية وثقافية في تاريخ المكونات الدولتية للعراق منذ القدم هي الجزء الحيوي منه وله. وهي حقيقة رسختها تقاليد الخلافة العربية الإسلامية. وكل ما جرى بعد ذلك هو مجرد حالات عارضة لا تمت من حيث الجوهر بصلة عضوية به. مع انها لا تتعارض أساساً مع إمكانية الإقرار بنزول وعيش وتعايش مختلف الأقوام والشعوب الأخرى فيه ومعه من أكراد وأتراك وتركمان وأرمن وغيرهم. وهنا يمكننا القول، بان حقيقة العراق وكيفية تكونه التاريخي بوصفه هوية ثقافية وليست عرقية، هي التي جعلت وما تزال تجعل منه موطن الائتلاف الممكن والتمازج الثقافي والانفتاح الفعلي على النفس والآخرين. وهي حقيقة تاريخية يمكن تتبعها ورؤيتها في كل الإبداع النظري والعملي لتاريخ العراق الثقافي. ولم يغير من هذه الحقيقة حقبة القرون السبعة المظلمة من تاريخه التي أنهكت قواه الذاتية، واستثارت شأن كل مراحل الانحطاط، نفسية التجزئة والخلاف والشقاق. إلا أنها حالة تعبر عن "عضوية" الانحطاط لا عن "تخطيطها" الواعي. مع انها كانت تتضمن جزئياً بعض القصد في مختلف مراحل السيطرة العثمانية، وبالأخص في مجرى اشتداد الصراع مع الدولة الفارسية (الصفوية بالأخص) ونتائجها التركة عند بداية القرن العشرين في تشكيلة الجيش والشرطة، وكذلك في البنية الاجتماعية والاقتصادية والحرفية. فقد اعتمد الأتراك العثمانيون على "العرب السنة" في العسكر بينما جرى محاربة واضطهاد "الشيعة". ولم يكن ذلك معزولاً عن مستوى وطبيعة الصراع القائم آنذاك بين تركيا "السنية" وإيران "الشيعية". وهو تقسيم له جذوره التاريخية التي أشرت لها سابقاً، لكنه تحول إلى كيان بنيوي في مجرى صيرورة الدولة العراقية الحديثة من خلال إعادة إنتاجه في المؤسسات العسكرية. وهو واقع بلغ ذروته القصوى بعد عام 1963 وصعود العسكر البعثي "السني" إلى السلطة. فقد استثمر واستمر هذا الكيان الجزئي والمتخلف ثقافياً للعرب بنفس سياسة وممارسات الأتراك العثمانيين في الموقف من "شيعة العراق"، من خلال تقديم أنفسهم بوصفهم ممثلي "القومية العربية". وهي نفسية وممارسة وجدت تعبيرها "الخالص" في المرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية، التي حاولت أن تستثني "الشيعة" من "العرب". وهي ممارسة ونفسية لا تمت للعروبة والعراقية بصلة، انطلاقاً مما ادعوه بالهوية الثقافية للقومية العربية بشكل عام ونموذج تجليها الخاص في الهوية العراقية. إضافة لذلك، إن محاولة "إخراج" الشيعة من صف العرب لا يعني في الواقع سوى إخراج العراق من هويته التاريخية العربية الإسلامية الثقافية التي تبلورت في أول صيرورة متميزة وعالمية للخلافة. فقد تحول العراق منذ البداية الأولى للخلافة إلى موطن التشيع لحقوق آل البيت النبوي، أي لجوهر العروبة التسامي. ومن ثم ليس التشيع في العراق سوى الصيغة الأخلاقية للعروبة التسامية ومبدأ للدفاع عن الحق والعدالة المميزين للفكرة الإسلامية الأولى ونموذج شخصنتها التاريخي في الإمام علي بن أبي طالب. وليس مصادفة أن يتحول العراق إلى "مرتع" التشيع ومدارسه الأولى، كما انه ليس مصادفة أن يكون محل الكراهية الشديدة والانتقام الدائم للأموية، بوصفها النموذج المتميز للاستبداد والغدر والخيانة. وهو موقع ميز العراق منذ الخلافات الأولى بدءاً بحرب الجمل وانتهاء بمقتل الإمام علي وصعود الأموية إلى السلطة في الشام. كما انه موقع وجد تعبيره الدائم في طبيعة ومستوى وكيفية التعبير العربي والأخلاقي الخالص للعراق والعراقيين في مواجهة "الطغاة" و"الخارجين عن الحق". وليس مصادفة أن تسعى السلطة الأموية في أغلب تراثها لإثارة الكراهية العمياء تجاهه وشتمه على المنابر مع تشديد القمع ضد هذه الجرأة التي أراد معاوية فطام الناس عنها. وفيما لو تجردنا عن مختلف أصناف التأويل المتعلق بأحداث الماضي وإسقاطاتها الممكنة على الحاضر، فان حصيلتها الواقعية ومضمونها الفعلي كان يقوم في أن العراقيين كانوا يتشيعون للحق والعدالة والإنسانية والمبادئ التسامية والتسامح. ومن هنا يمكن فهم تشيعهم للإمام علي بن أبي طالب. وعلى العكس من ذلك كانت الأموية ونماذجها المتنوعة استمرار التقاليد الجاهلية والاستبداد، وبالتالي نموذجاً لسياسة الإرهاب والمال والغدر والخديعة والخيانة. وليس مصادفة أن يجعل من "الثأر لدم" عثمان شعاره الأساسي ويعطي لكل الوسائل "شرعية" لبلوغ مرامه الخاص. بعبارة أخرى، إن التزاوج بين فكرة الثأر والدم هو المضمون والحافز الفعلي القائم وراء هذه المواقف والأعمال. وهي مكونات غريزية ليس لها علاقة بفكرة النظام والبناء والحقيقة والحق. لأنها لا تنتج في نهاية المطاف سوى دورة الثأر والقتل، بوصفها الصفة الجوهرية المميزة لآلية الاستبداد ونفسيته الفردية والجماعية. فعندما استنهض معاوية أهل الشام وأقنعهم بمساندته، فإنهم أجابوه قائلين "هو ابن عمك، وأنت وليه، ونحن الطالبون معك بدمه". وهي نفس العبارات التي كانت تميز سلوك العائلة الصدامية في القول والفعل والعبارة "الأخذ بالثأر" من الآخرين أياً كانوا. وهي نفسية تنظر إلى كل القيم من زاوية الانتماء الضيق المبني على أولوية الغريزة الخشنة. مما يفقد القيم مضمونها الفعلي وتصبح المواقف والتقسيمات توابع للنزوات والمصالح الأنانية. ومن ثم تفقد الوحدة الاجتماعية والقومية والإنسانية مضمونها الطبيعي والحقيقي. وليس مصادفة على سبيل المثال، أن يصف معاوية أهل العراق (الشيعة) بالأوباش والغوغاء. وكتب في إحدى رسائله إلى الإمام علي يقول "وأصبحت تعد نفسك قوياً على من عاداك بطغام أهل الحجاز وأوباش أهل العراق وحمقى الفسطاط وغوغاء السواد". وهي ذات العبارة والأوصاف التي أطلقها صدام وأعوانه على أهل العراق (الشيعة) عندما وصفهم بالغوغاء والخيانة والغدر. وهي أوصاف تشير من حيث الجوهر إلى أن القوى القائمة وراءها هي نفس القوى، أي قوى الغدر والخيانة والمرضية للاستبداد وتقاليد الثأر والدم والقتل والاستئثار، التي لا يربطها بحقيقة العراق شيء. ومن ثم ليس "المثلث الهمجي" في العراق المعاصر سوى "مثلث الأموية" القديم من حيث الرؤية والمواقف والنفسية والغاية. إن محاولة إفراز وتشخيص وتوصيف المناطق الجغرافية من العراق التي أسندت سياسياً وتنظيمياً التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية بعبارة "المثلث السني" ليس لها علاقة "بالسنة" كما هي. وذلك لان فكرة السنة والشيعة في العراق هي ليست طائفية بالمعنى التقليدي، كما أنها ليست جغرافية على الإطلاق. فمن الناحية الجغرافية كان العراق وما يزال ينقسم إلى مناطق الشمال والوسط والجنوب ثم ظهرت قسمة العرب والأكراد، وأخير القسمة الأكراد والسنة والشيعة. وهي تقسيماتها بعض أسسها الواقعية، الا انها كانت وما تزال

والاستثناء الوحيد هنا هو للقومية الكردية من حيث هي قومية وليس من حيث هي جغرافيا. بينما لا معنى ولا اصل ولا جذر ولا حقيقة لقسمة العرب إلى سنة وشيعة. فهي قسمة دينية مذهبية يمكن أن تحتوي على مختلف القوميات كما يمكنها أن تحدث داخل كل قومية لحالها. وهي قضية تاريخية ولاهوتية إسلامية أولا وقبل كل شيء. وبهذا المعنى فإنها القابلة للحل ضمن التطور الفكري والعقائدي والثقافي للإسلام والحركات الإسلامية المعاصرة. إن عرب العراق هم هوية واحدة في الجوهر. وهم أصل العراق وجذره، كما انهم كينونته التاريخية والثقافية ومظهر وجوده الفعلي. وهي معادلة تفترض إدراك الحقيقة القائلة، بان القسمة الوحيدة الممكنة من الناحية القومية في العراق هي قسمة العرب والآشوريين والأكراد والتركمان. وهي قسمة قابلة للنفي بفكرة الاستعراق. وهي الحقيقة التي تشكل صلب الهوية العراقية التي جرى انتهاكها وخلخلتها سياسياً من جانب التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فقد أدت سياسة هذا المسخ إلى تجزئة مفتعلة في الكينونة العراقية. وجدت انعكاسها في المزاوجة الفجة والموازاة السطحية للجغرافي والقومي والطائفي في التقييم والتصنيف. بحيث أخذنا نسمع ما يسمى بالمثلث الشيعي والمثلث السني والمثلث الكردي. وبغض النظر عن كل التفريعات والاعتراضات الممكنة لهذه التقسيمات في العراق المعاصر، الا انها تشير جميعا إلى مستوى الانحطاط والتخلف الذي أصاب البنية الاجتماعية للعراق من جهة، وإلى تصدع الفكرة الوطنية العراقية من جهة أخرى. الا انه انحطاط وتصدع قابل للرأب. وذلك لأنهما نتاج لحالة سياسية أولا وقبل كل شيء، بلغت ذروتها في سياسة التوتاليتارية والدكتاتورية المقبورة. وقد أشرت سابقاً إلى تاريخ الانقسام الديني والطائفي في العراق بوصفه جزءاً من بقايا الانحطاط السياسي الذي تعرض له العراق منذ سقوط بغداد. وبالتالي لم يكن هذا التقسيم والخلاف (النسبي) سوى النتاج الملازم لافتقاد العراق إلى وحدة تاريخه السياسي والاجتماعي. غير أن استفراد هذا "القسم" من واقع وتاريخ وحقيقة وهوية العراق الثقافية "بحق" تمثيل العروبة، هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور ما يسمى "بالمثلث السني" في العراق. إذ لا يوجد في العراق "مثلث سني" لا بالمعنى الجغرافي ولا بالمعنى الثقافي ولا بالمعنى الطائفي، كما لا يوجد "مثلث شيعي" فيه لا بالمعنى الجغرافي ولا بالمعنى الثقافي ولا بالمعنى الطائفي. فكلاهما "مثلثا" التخلف والانحطاط، الذي يمكن وصفه "بالمثلث الهمجي" في التاريخ العراقي المعاصر. وهو "مثلث" فعلي وقائم بذاته وله حدوده الخاصة به التي جرى "ادلجتها" و"دمجها" في "بنية السلطة" الدكتاتورية للتوتاليتارية البعثية. إذ لم يكن "المثلث السني" في الواقع سوى أسلوب نقل التجزئة المميزة لمرحلة الانحطاط إلى مصاف الجغرافيا السياسية للعراق. وهو أسلوب ابرز أبعاد هذا "المثلث" بعد سقوط الدكتاتورية. أما مضمونه السياسي فقد ظهر بصورة ثانية للمرة الأولى بعد ما يسمى بالانتفاضة الشعبانية. حيث ظهرت وتبلورت للمرة الأولى بصريح العبارة مفاهيم مثل "محافظات الغدر والخيانة" و"محافظات الوفاء". ومفاهيم "الغوغاء" و"الأبطال". حيث

لنت هذا للمرة الأولى في تاريخ العراق السياسي

تقبل الجدل معالم "المثلث الهمجي". ووجد ذلك انعكاسه في تخريب المدن والقرى والأرياف وتجفيف الأراضي والأنهار والاهوار والمقابر الجماعية والتهجير والترحيل والتشريد والقتل والتعسف والإعدام والاستخفاف الكامل بكل شيء. وهي ممارسة كانت النتاج الملازم لمفاهيم تجزئة العراق جغرافياً وسياسياً وأخلاقياً. وهي تجزئة ليس لها مثال في تاريخ العراق، باستثناء المراحل المقفرة من تاريخ الاستبداد الأموي، الذي كان يختار أقسى الطغاة وعتاة القتلة من اجل "قطع" "أوباش العراق" و"غوغاء السواد" و"أهل الشقاق والنفاق" من تراث الدفاع عن الحق والإخلاص للمبادئ التسامية. لقد جسد "المثلث الهمجي" تاريخ الهمجية السياسية، عبر مطابقته الجغرافيا مع السياسة والقيم الأخلاقية. بينما كشفت وبرهنت الأحداث الفعلية في مجرى الحرب الأخيرة وسقوط الدكتاتورية وما بعدها أيضاً بما في ذلك على لسان "العائلة المتسلطة" نفسها، من أن "الخيانة" كانت تجري بين صفوف الطغمة الحاكمة والعائلات المرتبطة بها. وهو أمر طبيعي، لأنها كانت في الواقع مصدر ومرتع وينبوع الخيانة التاريخية لحقيقة الهوية الوطنية للعراق ومصالحه الكبرى. أما محاولات البعض للمطابقة بين ما يسمى "بالمثلث السني" و"مثلث المقاومة"، فهو استهزاء بالتاريخ والواقع والقيم. ولا تتعدى من حيث حوافزها الواعية وغير الواعية سوى الاستعادة المقفرة للمطابقة بين الجغرافيا والسياسة والقيم بنفس الطريقة التي ميزت مرحلة الانحطاط والدكتاتورية الصدامية. إذ ليست هذه المطابقة في الواقع سوى الصيغة المبطنة للاتهام الباطل والتشكيك الوسخ بعروبة "الشيعة" ووطنيتهم، كما انها الصيغة غير الواعية لاستعادة نفسية وذهنية التخلف والانحطاط المميزة لمرحلة القرون المظلمة من تاريخ العراق. فهي مطابقة لا تمثل في الواقع سوى الاستمرار الفعلي لتاريخ الهمجية في تاريخ العراق. وذلك لان مضمون المقاومة ينبغي أن يجيب أولا وقبل كل شيء على أسئلة أساسية وهي مقاومة ضد من؟ ومع من؟ ولأجل من؟ وما هي غاياتها؟ "فالمقاومة" الحالية ليست ضد "الاحتلال" بقدر ما هي طاقات يائسة من قوى تميزت تاريخياً بالانتماء والانضمام الكامل لأجهزة القمع والإرهاب الشامل والسافر ضد الشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته. وهي ليست حليفة للمجتمع المدني والديمقراطية والشرعية وذلك لأنها لا تستند إلى قوى شعبية عراقية. كما أنها لا تشترك بصورة عقلانية وفعالة في الصراع السياسي من اجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. وأخيراً لا يمكن لغاياتها النهائية أن تتعدى الأوهام بإمكانية إرجاع التوتاليتارية والدكتاتورية، ومن ثم استعادة امتيازاتها المطلقة واستباحتها الهمجية للعراق. كل ذلك يؤدي بنا للقول، بان هذا "المثلث" ما هو الا نموذج وأسلوب الخروج على حقيقة الهوية الوطنية العراقية. وبالتالي فهو "مثلث" الخروج على الهوية الثقافية للعراق.

كما انه "مثلث" الخروج على حقيقة الهوية العراقية.

وبالتالي فهو "مثلث" الخروج على القومية العربية. كما انه "مثلث" الخروج على حقيقة الهوية الإسلامية، وذلك لمحاولاته المطابقة بين الإسلام وتمثيله الجغرافي - السياسي - الطائفي. وبالتالي فهو "مثلث الردة". والخطورة الكبرى لهذا "المثلث الهمجي" تقوم في إمكانية توليده "نقيضه" المباشر في "التشيع"، أو بصورة أدق نقيضه المكمل. حينذاك يكون العراق فريسة للتركية العثمانية والإيرانية الفارسية، أي "للأعداء التاريخيين". وهو عداء مفتعل أيضاً لأنه لا يمت من حيث الجوهر لحقيقة الإسلام ولا لحقيقة المصالح القومية الفعلية للإيرانيين والأتراك بصلة. كل ذلك يضع أمامنا مهمة إدراك الحقيقة التالية، وهي أن الإشكالية الفعلية في العراق لا تقوم في "جغرافية" الخلاف والصراع، مع انه واقع له أثره في السياسة والاقتصاد والتاريخ والثقافة، بل في نوعية الخلاف المتعلق ببنية الدولة والمجتمع والثقافة وآفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فان المهمة الكبرى القائمة أمام القوى السياسية العراقية، والعربية منها بالأخص، تقوم في تحويل هذا الخلاف والواقع إلى جزء من معترك المجتمع المدني والقوى السياسية. أي جعله جزءاً من صناعة المجتمع المدني وبالتالي تذليل عقدة الجغرافيا الجهوية في المواقف من اجل جعل العراق جغرافية موحدة. فالخلاف الجوهري الممكن فيها هو بين "مثلث الهمجية" وثالوث النظام الشرعي والديمقراطية والمجتمع المدني. وذلك لان المصير المحتوم لانحدار الرؤية السياسية إلى مستوى الجغرافيا "الطائفية" هو الصنع الدائم لمختلف أنواع وأنماط وأصناف الهمجية. إن المشكلة الفعلية القائمة أمام العراق لا تقوم في هذا "المثلث" أو ذاك، بل في بنية الدولة ومؤسساتها. ومن ثم فان الأسلوب الوحيد الواقعي والعقلاني لتذليل "مثلث الهمجية" هو تذليل جميع أشكال وأنواع وأنماط الهمجية في العراق. وفي هذا الإطار ليس هناك من أدوات واقعية وعقلانية غير إقامة دولة الحقوق والمؤسسات والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني ومجتمع العمل لا الجيش والشرطة والمؤسسات القمعية. وبالتالي إدراج الجميع في العمل والإنتاج والمعرفة والعلم والثقافة، عبر نقل "مثلث الهمجية" من تقاليد ونفسية البنية القمعية إلى مؤسسات العمل والإبداع. فهو الأسلوب القادر على دمج مختلف شرائح المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية والفكرية في حركة واعية "للمصالحة الوطنية" الفعلية. وهي عملية ممكنة من خلال تعلم الجميع حقائق ما كانت تدعو تقاليد الإسلام بالتوبة النصوح وما يدعوه الفكر السياسي الدنيوي بالنقد الذاتي، أي ضرورة الجمع بين النقد الأخلاقي والسياسي لتجارب العراق المعاصر بشكل عام وتجارب الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والفكرية بشكل خاص، على أن يكون التسلسل في هذه التوبة وهذا النقد الذاتي بشكل محاسبة وطنية وصريحة وملموسة لكل طرف من أطراف "الخطيئة"، محاسبة صدام، ثم محاسبة العائلة الصدامية ثم تكريت، ثم "المثلث السني"، ثم محاسبة العراق ككل. كل ذلك من اجل أن يكون "التشيع" و"التسنن" و"التقومن" للعراق ومصالحه الكبرى من خلال بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. انه أسلوب القضاء على "مثلث الهمجية" في العراق، بوصفه تركيبة ونمطاً للتفكير والعمل والموقف الخربة تجاه الإشكاليات الكبرى التي يواجهها حالياً في محاولاته معاصرة المستقبل وتذليل عقباتها.